



مسؤول الهجرة غير النظامية
المُنْتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

المُقابلة مع السيد رمضان بن عمر

هل تفاقمت ظاهرة الهجرة غير النظامية بعد التغييرات التي حدثت في المنطقة العربية؟

ظاهرة الهجرة غير النظامية هي ظاهرة قديمة، أي هي موجودة ما قبل التطورات التي شهدتها المنطقة العربية بين 2010 و2011، لأن الدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة موجودة قبل الثورة، لكن بعد الثورة ربما توفرت الظروف الأمنية والموضوعية للقيام بموجات هجرة كبيرة في المنطقة.

بالنسبة لتونس هذه الموجات موجودة منذ سنة 2000 ولكن طبيعة النظام كانت التعقيم وعدم توفر معلومات، خاصة أن النظام وقتها كان يتشدد بنجاحاته الاقتصادية، لكن هذه النجاحات كانت تُكذِّبها الأزمة الاجتماعية التي كانت إحدى تعبيراتها هي الهجرة غير النظامية، بالتالي فإن دوافع هذه الظاهرة موجودة ما قبل الثورة، لكنها تعمقت بشكل أكبر نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت إثر الأوضاع ما بعد الانتفاضات العربية، لأن المسارات الاقتصادية لم تتغير كما أن الثورة قد أفرزت ضغوطات اقتصادية واجتماعية جديدة.

في تونس بعد 2011 كان الخطاب يُركز على الشباب ومشاكلهم، ولكن هناك وعي من الشباب أن التغيير الاقتصادي سيتأخر، وهو ما أدى إلى حدوث موجة كبيرة بين 2011

و2012 فقد وصل أكثر من 35000 تونسي إلى السواحل الإيطالية. وزارة الخارجية تعترف برقم 22000 لكن تقديراتنا أن العدد أكبر بكثير، فالأرقام الرسمية تستند على المهاجرين الواصلين للسواحل الإيطالية المارين عبر السلطات الرسمية الإيطالية أو الأممية، ولكننا نعرف أن عديد من التونسيين ينجحون في الوصول إلى إيطاليا دون المرور عبر هذه البوابات الرسمية.

قمنا بإنجاز دراسة سنة 2016 حول رغبة الشباب التونسيين في الهجرة وقد كانت قبل الثورة 35% أما أثناء الثورة، أي في ما بين 2011 و2012، انخفضت إلى 31%، ربما لأنها كانت فترة انفتاح والخطاب الأساسي ارتكز على الاستجابة لمطالب الشباب، وكانت الفترة تتميز بحالة حرية عامة تشمل دُرية التنظيم ودُرية التعبير ودُرية تكوين الجمعيات، مما فتح نوعاً ما من الآفاق ولكن في المقابل هناك جزء آخر من الشباب كان يرى أن هذا الانتقال سيتأخر.

ما أهم مواصفات الفئات الاجتماعية التي تلجأ إلى الهجرة غير النظامية؟

ملاح المهاجر غير النظامي تطورت شيئاً فشيئاً، فقد أصبحنا اليوم نرى من بين المهاجرين غير النظاميين المُعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا أو من هو في وضعية شُغلية هشّة، كما أصبح هناك العنصر النسائي موجوداً ليس بنسب كبيرة ولكنه لم يكن متواجداً قبل الثورة، وتبلغ النسبة الآن بين 3 و5%، كما من الممكن وجود عائلات فأصبحت بالتالي الهجرة غير النظامية مشروعاً عائلياً.

هناك فئة اجتماعية حافظت على وجودها وهي فئة المُعطلين والمُهمشين وهناك فئة جديدة هي التي لديها حظ من التعليم وفي بعض الوضعيات نجد العائلة وكذلك بعض الذين يشتغلون ولكن شُغلهم لا يُحقق لهم طموحاتهم باعتباره شُغلاً هشاً.

هذا ما يُمثّل تغييراً في ملاح المهاجر غير النظامي

هذه الاحتجاجات الاجتماعية لها علاقة غير مُباشرة بالهجرة غير النظامية، التغيير الذي حدث في العوامل الدافعة للهجرة بعد الثورة فقد كان هناك مطالب اجتماعية مُلحّة جداً، وهذا ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات في تونس، فبالأرقام مرت تونس من سنة 2014 وبلغ عدد الاحتجاجات حسب أرقام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 4900 إلى 10000 احتجاج اجتماعي سنة 2017، ولهذه الاحتجاجات علاقة غير مُباشرة بمسألة الهجرة غير النظامية، باعتبار عدم تعامل السُلطة مُتمثلة في الحكومات



المُتعاقبة بعد الثورة لم تستجب بطريقة إيجابية لطلبات المُحتجين ولم تجد أي قناة للحوار والتواصل معهم رغم أن الحق في الشغل لم يكن المطلب الوحيد بل كانت هناك مُطالبات ببقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في التنمية المحلية والجهوية والحق في الماء، فقد تراجع دور الدولة في عدة جهات وهو ما أدى إلى وجود عوامل دافعة أكبر.

تعاملت الدولة مع الاحتجاجات الاجتماعية تعاملًا أمينيًا، فقد تعرّض المُحتجون إلى القمع وإلى الملاحقات القضائية والإحالة إلى المحاكم، خاصة في الجهات الداخلية، وهو ما دفع بالشباب إلى الهجرة غير النظامية.

هناك ظاهرة أخرى عرفت ارتفاعاً بعد الثورة هي ظاهرة الانقطاع المدرسي، وهي ظاهرة كان مسكوت عنها، بعد صدور الأرقام الرسمية من الدولة آخر سنة 2013 أن هناك 100.000 مُنقطع كل سنة ولم يتم طرح ما هو مصير هؤلاء.

قام المنتدى التونسي بدراسة حول ظاهرة الانقطاع المدرسي سنة 2014، وحسب هذه الدراسة فهناك أكثر من نصف المُنقطعين عن الدراسة تستقطبهم شبكات الهجرة غير النظامية إضافة إلى شبكات التجارة الموازية والتهرب وحتى المجموعات الراديكالية.

كل سنة هناك 100.000 مُنقطع عن العمل تستقطب منهم منظومة التكوين المهني حوالي 27.000 وهي طاقة استيعابها، وهناك 70.000 يُلقى بهم إلى مثل هذه الظواهر، من العوامل المهمة أيضاً المناخ السياسي العام وحالة الإحباط الموجودة في البلاد فأصبح الخطاب السياسي يختزل الانتقال الديمقراطي في الانتخابات فقط بالرغم من أهميتها ولكنه همّش الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بل لقد انخرطنا منذ نهاية 2015 في مسار تماشي مع صندوق النقد الدولي، وأجبرت الحكومة على القيام بعدة إجراءات وتدابير، خاصة تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في مزيد من الاحتقان في الوضع العام، وخاصة وضع الشباب، كما أن هناك فقدان للثقة بين الشباب من جهة والعمل المدني والسياسي من جهة ثانية، وقد قُمننا بدراسة وتبين من خلالها أن بين 2 و3% من الشباب لهم نشاط مدني أو سياسي وحتى من يمارسون نشاطات مدنية وسياسية هم مهمشون إذ يقومون فقط بالأدوار اللوجيستية والتعبوية، وبالتالي كأنها عملية إقصاء مُمنهجة للشباب من الحياة المدنية والسياسية.

من العوامل أيضاً تراجع دور الدولة في القيام بالخدمات الاجتماعية إذ هناك إشكاليات في القطاعات الأساسية في تونس في الصحة وفي التعليم وفي النقل، أي في كل ما له علاقة بحياة التونسيين، بالإضافة إلى الهاجس الأمني المرتبط بالعنف والجريمة في

الأحياء الشعبية خاصة وليس فقط المٌتعلق بالإرهاب، إضافة إلى عدم تغير صورة الدولة فمازالت تُمثل الجهاز القمعي والعلاقة مازالت صدامية بين الشباب والأمن المٌتمثل في مراكز الشرطة ومراكز الأمن في هذه المناطق، فالصورة الزجرية للدولة مازالت موجودة.

الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي قامت على أساسها الثورة بين جزء محظوظ وجزء من خريطة تونس غير محظوظ، ولهذه الفوارق تعبيراتها حتى داخل المناطق التي نعتبرها محظوظة باعتبار أن الأحياء الشعبية وأزمة الفقر المٌحيطة بالمدن الكبرى والمدن الساحلية تشتكي من نفس التهميش ونفس الفوارق التي تشتكي منها المناطق الداخلية.

لم تُغيّر السياسات الاقتصادية والاجتماعية شيئاً منذ 8 سنوات، والنسب الرسمية المٌتعلقة بنسب الفقر والبطالة ومُؤشر التنمية الجهوية يُبين أن الخدمات العمومية تراجعَت. وبالتالي فإن من يشتغل شغلاً هشاً يُعتبر نفسه في وضعية عدم أمان واستقرار ويُصبح عمله الهش مصدرًا لتمويل الهجرة غير النظامية فقط لتغيير واقعه، وهذا ما نراه أيضاً فيما يخص الهجرة المنظمة إذ نرى آلاف الأطباء والمحامين وجامعيين ومهندسين يختاروا الهجرة رغم إمكانية العيش بالراتب المتوفر لهم، لكن الأمر أصبح ليس فقط متعلقاً بالأمور المادية والاقتصادية بل إن هناك أموراً متعلقة بانعدام الأمان وانعدام الثقة في المستقبل.

هل ساهم التضييق في السياسات المٌتعلقة بالمُهاجرين في أوروبا في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية؟

بعد صعود الخطابات المعادية للمُهاجرين، وصعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أيضاً في الولايات المتحدة، أصبحت السياسات اليمينية المعادية للمُهاجرين أكثر جراً، ومرت إلى مراحلها القصوى التي تمثّلت في التعامل مع أزمة المُهاجرين في اليونان وتركيا خاصة فيما يتعلق بالمُهاجرين السوريين، أما في البحر الأبيض المتوسط فتتمثلت هذه السياسات خاصة في التضييقات التي تمت على سُفن الإنقاذ الإنسانية والتي كانت تلعب دوراً مهماً في إنقاذ المُهاجرين ومساعدتهم إنسانياً وكذلك تغيير صورة البحر الأبيض المتوسط كأكبر مقبرة في العالم.

بدأ التضييق على عمل المُنظمات التي تعمل في البحر الأبيض المتوسط لسحب عملها، ووصل الأمر إلى تجريم النشطاء الذين يقومون بهذه الأعمال، وهناك مٌلاحظات



ضد العديد منهم خاصة في إيطاليا، وكانت النتيجة أن هذه المنظمات انسحبت مُرغمة من عملها الإنساني.

تزامنت هذه السياسات بسياسات أخرى من الجانب الليبي، فقد قامت الحكومات الأوروبية بجملة من الاتفاقات مع الميليشيات الليبية لغلق طريق الهجرة عبر ليبيا، فهذه الميليشيات كانت تعتبر الهجرة غير النظامية مصدر تمويل لها، فجاءها طرف آخر ربما أعطاها تمويلاً أكبر مع اتفاقات أخرى غير مُعلنة، فتم التضييق على الهجرة عن طريق البحر، وقد زاد الخطر بعد انسحاب المنظمات الإنسانية خمس مرات حسب منظمة الهجرة الدولية.

الخيار الأوروبي واضح وهو لم يتغير، ويتمثل في غلق الحدود بل أصبحت الحدود الأوروبية تنطلق من السواحل التونسية والسواحل الليبية.

لم يُفلح الاتحاد الأوروبي في فرض منصات الإنزال في شمال إفريقيا، ولكنه حاول الالتفاف على هذه الفكرة، فتم إنشاء مراكز إيواء واستقبال في ليبيا والعمل على إجبار تونس على التعاون في مراقبة الحدود، فتم أخيراً إهداءها سيارات رُباعية الدفع من طرف إيطاليا لمراقبة الحدود، وصدّر كل الإشكاليات لتتحملها دول العبور أو دول المصدر.

كما يُطالب الاتحاد الأوروبي تونس بالتعاون فيما يخص مسألة ترحيل المهاجرين، ففي سنة 2017 هناك 2000 تونسي تم ترحيلهم من إيطاليا وإرجاعهم قسرياً إلى تونس دون ضمان الحد الأدنى من حقوقهم، وهؤلاء من الممكن أن يكونوا فريسة سهلة لأي مجموعة دون أي رعاية اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية.

ما الإجراءات المُمكنة التي تُنظّم ظاهرة الهجرة التي تُعتبر ظاهرة إنسانية؟

إن الهجرة لن تتوقف، وهي مُرتبطة بحق من حقوق الإنسان، وهو حق التنقل، ولكن لا يُمكن اختزال الهجرة غير النظامية في أنها أزمة إنسانية، بل هي أزمة سياسية، فهي أزمة سياسات دولية وأزمة سياسات وطنية متواطئة معها، وبالتالي يجب أن تكون المقاربة شاملة لمعالجة الهجرة غير النظامية.

فرغم أهمية المقاربة الإنسانية والحقوقية فهي غير كافية لمعالجة الهجرة غير النظامية ويجب أن تتزامن مع مقاربة سياسية وتنموية.